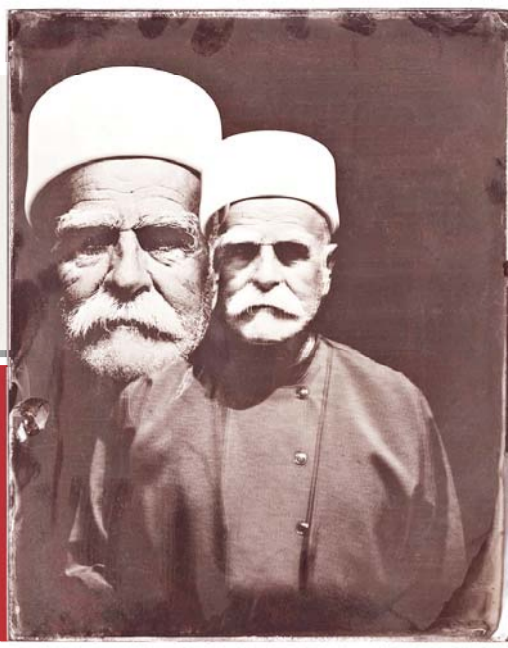




الليرة اللبنانية تحت ضغوط التعويم

10 ص 10



سادة الأسرار

16 ص 16



هل تقف إيران خلف حرب العصابات في الجنوب السوري

2 ص 2



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الخميس 2019/07/18

15 ذو القعدة 1440

السنة 42 العدد 11411

Thursday 18/07/2019

42nd Year, Issue 11411

العرب

توافق إقليمي ودولي على حل سياسي لتفكيك نفوذ المتطرفين في ليبيا

يحتل بدعم إقليمي ودولي، وهو ما يمكن أن تندرج ضمنه زيارة المبعوث الأممي غسان سلامة إلى الإمارات.

والتقى سلامة خلال تواجده في أبوظبي، وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد، حيث قالت بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا في حسابها الرسمي في "تويتر"، إن زيارة سلامة إلى أبوظبي تهدف إلى البحث مع كبار المسؤولين حول السبل الممكنة لوضع حد للاقتتال الدائر في ليبيا والعودة إلى العملية السياسية.

ومن جهتها أشارت وكالة الأنباء الإماراتية إلى أن الإمارات أكدت حرصها على إنجاح دور الأمم المتحدة لإنهاء الخلافات بين الأطراف الليبية ووضع حد للمساساة الإنسانية ومكافحة الجماعات المتطرفة ومحاربة الإرهاب.

وترافق هذا التأكيد مع صدور بيان مشترك حول الوضع في ليبيا وقعته ست دول هي الإمارات ومصر وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، دعت فيه إلى وقف القتال، والعودة إلى العملية السياسية التي تتوسط فيها الأمم المتحدة.

وتدفع الأمم المتحدة باتجاه استثمار البيان المشترك للدول الست لمنع التدخلات الخارجية في ليبيا خصوصا ما تسعى إليه تركيا. وأكد عبدالله بلحيق، الناطق الرسمي باسم مجلس النواب الليبي (البرلمان)، في اتصال هاتفي مع "العرب"، من مدينة طبرق الليبية، أن هذه الزيارة وشبكة جدار، وهي تؤكد مرة أخرى الدور الهام الذي يقوم به البرلمان الليبي باعتباره المؤسسة التشريعية الوحيدة التي تمثل الليبيين.

ولم يقدم بلحيق المزيد من التفاصيل بشأن الزيارة التي يُنظر إليها على أنها مقدمة لتحركات سياسية أخرى، لاسيما وأنها تأتي على قاعدة التشسيق الكامل مع الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، في سياق المعركة المفتوحة على الإرهاب.

غير أن عضو البرلمان الليبي إبراهيم الدرسي، لم يتربد في القول إن هذه الزيارة تأتي "تتويجا للعلاقات المتصاعدة بين إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب والمشير خليفة حفتر، وما أهداه ترامب من دعم للجيش الليبي في حربه ضد الإرهاب".

ولا يستبعد مراقبون أن يكون الوفد البرلماني الليبي سيعمل خلال تواجده في واشنطن على ترتيب زيارة حفتر، خاصة في هذا التوقيت الذي بات فيه الجمع مقتنعا بالدفع نحو حل سياسي

الجمعي قاسمي

تونس - يستعد عدد من أعضاء مجلس النواب الليبي (البرلمان) لزيارة العاصمة الأميركية واشنطن، في تحرك برلماني، يأتي فيما دخل سياق الأحداث السياسية والعسكرية في ليبيا، مرحلة جديدة تتسم بتسارع التطورات، عكسته زيارة المبعوث الأممي إلى ليبيا غسان سلامة إلى الإمارات، وسط تسريبات عن تحركات دولية للدفع نحو حل سياسي عاجل يضع في الحسبان دور الجيش في تفكيك المجموعات الإرهابية بما في ذلك داخل طرابلس.

وتزامن زيارة المبعوث الدولي مع صدور بيان مشترك حول الوضع في ليبيا وقعته ست دول هي الإمارات ومصر وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، أعربت فيه عن قلقها البالغ إزاء الأعمال العدائية المستمرة في طرابلس، ودعت فيه إلى وقف القتال، والعودة إلى العملية السياسية التي تتوسط فيها الأمم المتحدة.

وتدفع الأمم المتحدة باتجاه استثمار البيان المشترك للدول الست لمنع التدخلات الخارجية في ليبيا خصوصا ما تسعى إليه تركيا.

وأكد عبدالله بلحيق، الناطق الرسمي باسم مجلس النواب الليبي (البرلمان)، في اتصال هاتفي مع "العرب"، من مدينة طبرق الليبية، أن هذه الزيارة وشبكة جدار، وهي تؤكد مرة أخرى الدور الهام الذي يقوم به البرلمان الليبي باعتباره المؤسسة التشريعية الوحيدة التي تمثل الليبيين.

ولم يقدم بلحيق المزيد من التفاصيل بشأن الزيارة التي يُنظر إليها على أنها مقدمة لتحركات سياسية أخرى، لاسيما وأنها تأتي على قاعدة التشسيق الكامل مع الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، في سياق المعركة المفتوحة على الإرهاب.

غير أن عضو البرلمان الليبي إبراهيم الدرسي، لم يتربد في القول إن هذه الزيارة تأتي "تتويجا للعلاقات المتصاعدة بين إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب والمشير خليفة حفتر، وما أهداه ترامب من دعم للجيش الليبي في حربه ضد الإرهاب".

ولا يستبعد مراقبون أن يكون الوفد البرلماني الليبي سيعمل خلال تواجده في واشنطن على ترتيب زيارة حفتر، خاصة في هذا التوقيت الذي بات فيه الجمع مقتنعا بالدفع نحو حل سياسي

الاتفاق السياسي في السودان يمهد لتخطي عراقيل الإعلان الدستوري

تحالف المعارضة يقدم تنازلات لتأمين نفوذه في السلطة بتأجيل قضايا خلافية



إنقاذ السودان من هوة الصراع على السلطة

إلى تأجيل إقرار الإعلان الدستوري بسبب الفجوة الكبيرة بين رؤى الطرفين بشأن بنود الدستور المؤقت. وقال محمد الأسباط، القيادي بجمع المهنيين السودانيين (أحد مكونات قوى الحرية والتغيير)، إن الاتفاق السياسي لم يحمل خلافات معقدة بين الطرفين، وأغلبها ارتبط بالنقاط الإجرائية البسيطة، غير أن الإشكال الأساسي يكمن في الإعلان الدستوري.

وأضاف الأسباط في تصريح لـ"العرب" أن المآزق الأول يرتبط بحصانة مجلس السيادة وصلاحياته، إذ تصرّف القوى المدنية على أن يكون النظام برلمانياً ومن ثم تكون الصلاحيات أغلبها بيد مجلس الوزراء والمجلس التشريعي، ولكن المجلس العسكري يرى ضرورة وجود مهام موازية للمجلس بالإضافة إلى تمتع أعضائه بحصانة مطلقة، وهو أمر يرفضه الائتلاف المعارض.

ويتوقع سياسيون أن تسير المفاوضات حول الإعلان الدستوري بنفس المنطق الذي سارت عليه، قبل الوصول إلى الاتفاق السياسي، بحيث تعتمد بالأساس على الخطوات المرحلية التي تساهم في تقديم تنازلات بين

وأقرت الوثيقة التي وقع عليها الطرفان تشكيل مجلس سيادة يضم 11 عضواً (5 عسكريين و5 مدنيين) بالإضافة إلى شخصية مدنية يتم اختيارها بالتوافق بين الطرفين، والتناوب على رئاسة مجلس السيادة الذي يحكم البلاد لفترة انتقالية تستمر ثلاثة أعوام تكون الفترة الأولى فيها من نصيب العسكريين.

ومن المقرر أن تسيطر قوى الحرية والتغيير على مجلس الوزراء بعد أن أفضى الاتفاق إلى توليها مسالة اختيار رئيس الحكومة والذي بدوره سيكون عليه الاستقرار على عدد من الوزراء لا يتجاوز العشرين، باستثناء وزير الدفاع والداخلية اللذين يختارهما العسكريون في المجلس السيادة.

ولم يتوصل الطرفان إلى حلول نهائية بشأن المجلس التشريعي، واختلفا مجدداً على نسب العضوية واتفقا على النقاش بشأنه في مجلس السيادة، وتنسكبه في فترة لا تتجاوز تسعين يوماً من تاريخ تشكيل المجلس. وبالرغم من أن الاتفاق تخطى الجزء الأكبر من الخلافات السياسية بين الطرفين، لكن مراقبين سودانيين يخشون من حدوث انتكاسات قد تؤدي

والذي توصل إليه المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير، في ساعة مبكرة من صباح الأربعاء، رغبة الأطراف الداخلية والإقليمية في المضي قدماً باتجاه إنجاز المرحلة الانتقالية وإنهاء حالة الفراغ التي تهدد بتعقد الأوضاع السياسية والأمنية.

وعلمت "العرب"، من مصادر قريبة من قوى الحرية والتغيير، أن الاجتماعات التي استمرت لأكثر من عشر ساعات هدفت بالأساس إلى اتخاذ خطوة سياسية متقدمة حتى وإن استمرت بعض الخلافات التي اتفق الطرفان على إرجاء التوافق عليها إلى ما بعد تشكيل مجلس السيادة.

وأضافت المصادر ذاتها أن الطرفين تعرضا لجملة من الضغوط الخارجية التي مارستها الولايات المتحدة والأمم المتحدة لإنجاز الاتفاق، وأن قوى الحرية والتغيير كانت أكثر تساهلاً لإبرائها أن وجودها في السلطة سيخفف لها التحكم في تفاصيل المرحلة الانتقالية.

وتأتي الوثيقة بعد تعثر إجراء المفاوضات بين الطرفين أكثر من مرة خلال الأسبوع الجاري، بسبب الخلاف على سلطات مجلس السيادة ومجلس الوزراء، الأمر الذي تسبب في زيادة الفجوة بين قوى الحرية والتغيير ما دفعها إلى طلب تأجيلها، قبل أن يتوصل الطرفان، في حضور وسطين أفريقيين، إلى الاتفاق على تنحية تلك الخلافات جانباً واعتماد البنود السياسية كلبنة أولى لشكل المرحلة الانتقالية.

وأشادت السفارة الأميركية في الخرطوم بالاتفاق، وكتبت عبر صفحتها على تويتر "نشجع المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير على الاستمرار بروح التعاون للاتفاق على الوثيقة الدستورية".

وأشادت السفارة الأميركية في الخرطوم بالاتفاق، وكتبت عبر صفحتها على تويتر "نشجع المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير على الاستمرار بروح التعاون للاتفاق على الوثيقة الدستورية".

وأشادت السفارة الأميركية في الخرطوم بالاتفاق، وكتبت عبر صفحتها على تويتر "نشجع المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير على الاستمرار بروح التعاون للاتفاق على الوثيقة الدستورية".

وأشادت السفارة الأميركية في الخرطوم بالاتفاق، وكتبت عبر صفحتها على تويتر "نشجع المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير على الاستمرار بروح التعاون للاتفاق على الوثيقة الدستورية".

وأشادت السفارة الأميركية في الخرطوم بالاتفاق، وكتبت عبر صفحتها على تويتر "نشجع المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير على الاستمرار بروح التعاون للاتفاق على الوثيقة الدستورية".

وأشادت السفارة الأميركية في الخرطوم بالاتفاق، وكتبت عبر صفحتها على تويتر "نشجع المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير على الاستمرار بروح التعاون للاتفاق على الوثيقة الدستورية".

وأشادت السفارة الأميركية في الخرطوم بالاتفاق، وكتبت عبر صفحتها على تويتر "نشجع المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير على الاستمرار بروح التعاون للاتفاق على الوثيقة الدستورية".

وأشادت السفارة الأميركية في الخرطوم بالاتفاق، وكتبت عبر صفحتها على تويتر "نشجع المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير على الاستمرار بروح التعاون للاتفاق على الوثيقة الدستورية".

وأشادت السفارة الأميركية في الخرطوم بالاتفاق، وكتبت عبر صفحتها على تويتر "نشجع المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير على الاستمرار بروح التعاون للاتفاق على الوثيقة الدستورية".

وأشادت السفارة الأميركية في الخرطوم بالاتفاق، وكتبت عبر صفحتها على تويتر "نشجع المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير على الاستمرار بروح التعاون للاتفاق على الوثيقة الدستورية".

وأشادت السفارة الأميركية في الخرطوم بالاتفاق، وكتبت عبر صفحتها على تويتر "نشجع المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير على الاستمرار بروح التعاون للاتفاق على الوثيقة الدستورية".

وأشادت السفارة الأميركية في الخرطوم بالاتفاق، وكتبت عبر صفحتها على تويتر "نشجع المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير على الاستمرار بروح التعاون للاتفاق على الوثيقة الدستورية".

ميليشيات متنفذة تهيمن على تجارة الكحول المربحة في العراق

مستثمرون يشاركون أعضاء بأحزاب دينية في متاجر بيع وتوزيع المشروبات الروحية

وخلال رمضان الماضي، كان واضحا أن تجارة الكحول تحظى بتسهيلات كبيرة في بغداد، إذ فتحت بعض متاجر المشروبات الروحية أبوابها بشكل جزئي أمام الزبائن، خلال ساعات الليل. وفي مناطق الكرخ من بغداد، ذات الغالبية السنية، يمكن أن تشتري الكحول حتى خلال المناسبات الدينية الشيعية الكبرى، كذكرى وفاة الحسين مثلا، وهو أمر كان يتسبب في ملاحقة وقتل المتاجرين بهذه البضاعة سابقا. وبينما يرى الكثيرون في هذا الملح انتصارا للروح المدنية في بغداد، يربط آخرون بين ازدهار هذه التجارة وحاجة مجموعات عراقية مسلحة إلى مصادر تمويل، بعدما شح المال الإيراني، بسبب العقوبات الأميركية.

أنواع الكحول المختلفة، كما تعرض المتاجر مختلف البضائع الأخرى. ولا يمكن تحديد الجهة التي تملك هذا المتجر، بالنظر لحساسية الأمر، لكن الحديث يدور عن مستثمر ينحدر من إحدى الأقليات، بالشراكة مع زعيم مجموعة مسلحة نافذة في العاصمة العراقية.

وخلال حقبة النظام السابق، كانت تجارة الكحول حكرا على بعض الأقليات، إذ لا يجيز القانون الذي كان نافذاً آنذاك للمسلمين العمل في هذا القطاع، وهو أمر استمر خلال الأعوام العشرة الأولى التي تلت الإطاحة بصادم. لكن الأعوام الأخيرة شهدت دخول الكثير من المستثمرين والعمال المسلمين على خط هذه التجارة المربحة.

عندما اتجه مستثمرون، بالشراكة مع زعماء ميليشيات مسلحة، لافتتاح متاجر متخصصة في بيع المشروبات الروحية، توزعت في مناطق مختلفة من بغداد.

وكانت هذه المجموعات مسلحة للتدخل في تجارة الكحول، وربما الهيمنة على حركتها، كما يحدث الآن. واللافت أن معظم هذه المجموعات عملت في أوقات عديدة على ملاحقة أصحاب متاجر الكحول، وأحيانا قتلهم.

ومنذ العام 2017، توسعت المجموعات المسلحة في الترويج لتجارة الكحول، وسهلت افتتاح العشرات من المتاجر الكبيرة، في مناطق لم تعرف هذا النوع من الأعمال، حتى خلال حقبة نظام صدام حسين.

هذه الحكومات تعليمات واضحة بشأن منع الكحول أو السماح بتداولها، فيما تخضع عملية الحصول على إجازة لفتح متجر للمشروبات الروحية إلى مساهمة تقع خارج القانون في الغالب.

وخلال مرحلة العنف الطائفي في 2005، وما تلاها من اضطرابات أمنية، لحين الوصول إلى لحظة تنظيم داعش في 2014، شكل بيع الكحول في بغداد جريمة قد تؤدي إلى القتل. وفي الغالب كانت الشرطة المحلية هي أداة المنع الأولى، بالرغم من عدم وجود نصوص قانونية صريحة تمنع تجارة الكحول.

وشجعت هذه التقلبات على بناء تقاليد خاصة لضمان تدفق الكحول على الأسواق العراقية، حتى وصل الأمر إلى مشاركة ميليشيات منبثقة عن أحزاب

بغداد - تمثل المشروبات الروحية، تجارة ناشئة في بغداد، تواصل منذ نحو عامين توسيع مساحتها انتشارها، وسط الإقبال الكبير من قبل سكان العاصمة العراقية على الكحول.

ومرت تجارة الكحول في العاصمة العراقية بمنعرجات عديدة، تارحت بين السماح بها جزئياً، أو منعها نهائياً في بعض الحالات، تبعاً للوضع الأمني، أو رأي أطراف سياسية متنفذة ترفع شعار الدين.

ويقع قانون تجارة الكحول في العراق، ضمن دائرة غامضة، إذ تخشى الحكومات المتعاقبة منذ 2003 إثارة غضب أحزاب الإسلام السياسي، التي تتهم باستخدام هذه الورقة للمناورة مع الجمهور المتدين. لذلك، لم تصدر